علي عمر الصيعري

صدقتَ يا ابن أنعم ولكن.. أينها الإكرامية؟!

■ رائع مقالك، وصادق مرامك، وقوية حجتك على من وصفتهم بالتجار الفجار الذين سرقوا عيدنا قبل أن تهل علينا بشائره، إن كانت هناك بشائر تلوح في الأفق يا ابن أنعم؟!

حقاً إن حزاماً ناسفاً يفجره لوبي متاجر بأقوات الناس وأمنهم الغذائي لهو أشد فتكاً وأقوى تأثيراً من عشرات الأحزمة الناسفة التي يتلهى بها الإرهابيون على أرواح عباد الله.

وحقاً ما ذهبت اليه من أن هذه الفوضى «السوقية» الجديدة هي: «بسبب سكوت المسؤولين المختصين أمام عبث هؤلاء المتوحشين بالأمن الغذائي»، ولكنني أسألك هنا: وما هو موقف القوامين على هؤلاء المسؤولين المختصين الذين يستمرئون «المسكوت عنه»؟! أليس الساكت عن المتقاعس شيطاناً أخرس؟!

والأهم من هذا وذاك لقد استوقفتني عبارتك التي قلت فيها: «حتى إكرامية رمضان ظلت تتعرض لبطشهم - أي التجار - بزيادة الأسعار»، وهنا أسألك: أينها الاكرامية التي إليها أشرت؟ انني أخشى أن تبني الحكومة شماعتها على ما قلته حول هذه الإكرامية وتربص التجار بها، فتحجب عن عباد الله إكرامية فخامة الاخ الرئيس - حفظه الله - المرجوة، وحينها سيطل علينا عيد أسوأ من عيد أبي الطيب المتنبي الذي في بيته الشعري المشهور عناه.. عيد لا إكرامية فيه، ولا رقابة وضبط أسعار ملابس الاطفال وكبش العيد، ولا حتى نصف راتب مقدماً، ولا هم يحزنون، فليس التجار يا عزيزي وحدهم وراء هذه الحاقة الماقة، بل إن وراء الأكمة ما وراءها.

فما أتعس أن تجتمع القسوة واللامبالاة، مع بطش التجار بالأسعار، لتصب على رؤوس الموظفين ذوي الدخل المحدود، إن لم نقل المهدود، ليشكلا معاً ثالوثاً يسرق عيدنا فعلاً، ثالوث قوامه: «لا إكرامية، ولا ضبط أسعار، ولا حتى نصف راتب» والعيد عيد العافية، وعساكم من عواده.

● قال الشاعر:

وجرمٌ جرّه سفهاء قوم ... وحلَّ بغير جارمه العذاب

(المتنبي)

المؤتمر.. ذكرى التأسيس وجهود التوافق

■ من البدهيات المسلَّم بها في تاريخ المؤتمر الشعبي العام طيلة ما يقارب ثلاثة عقود منذ تاسيسه في ٢٤ اغسطس ١٩٨٢م وحتى اللحظة، حضوره بالتوافق الوطني كعنوان عريض ليكون واحداً من الثوابت التي تأسس عليها وطغى كسمة بارزة في حياة المؤتمر على مختلف الأنشطة التي خاض فيها غمار التحديات التي واجهت اليمن، الى الحد الذي باتت فيه أية دعوة الى التصالح والتسامح والحوار، ومن ثم السعي اليها والعمل على تحقيقها ذات صلة بالمؤتمر أو بمبادرة منه، في ظل استمرار وهجه وريادته القيادية والجماهيرية التي يتميز بها كحزب الاغلبية وصاحب ثقة الشعب والمخول بقيادة عجلة التنمية والدفع بها الى الأمام.

منير اللساني

وكعادته في تصدُّر المطالبة بالتقارب والحوار والالتقاء على كلمة سواء، صبَّت كل أحاديث قيادات المؤتمر الشعبي العام وسلوكياتهم السياسية في بوتقة تهيئة أجواء الحوار بين أطراف العمل السياسي في الساحة، ممثلين بالمؤتمر وحلفائه من جهة والمشترك وشركائه من جهة أخرى.

وتدعيماً للنهج المؤتمري في ريادته للحوار وبمشاركة مختلف أطياف العمل السياسي والاجتماعي، لم يزل المؤتمر داعياً الى حوار وطني جامع وشامل في ضوء متطلبات المرحلة وبما يحفظ للوطن امنه واستقراره، ولا يحيد عن ثوابته الوطنية، وهو ما أكده التقارب الاخير بين المؤتمر والمشترك ومسميات اخرى ذات صلة بالطرفين.

وبقدر ما مثلت هذه الخطوة استجابة ملحة للنهج الذي أرساه المؤتمر منذ تأسيسه- ولم يزل- في سبيل تجسيد وترسيخ مثل هذا التوافق الذي بات يمثل التحدي الحقيقي والامل الذي يرنو جميع الوطنيين الى تحققيه من قبل المؤتمر كما هي عادته لإفشال كل المراهنات الهادفة عرقلة الحوار والعودة به الى المربع الاول.

إن الاحتفال بالذكرى الثامنة والعشرين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام له مدلولات ومعانٍ جمة، عبر استذكار تاريخه النضالي وأدواره ومنجزاته الوطنية العظيمة ونهج التسامح والعفو الذي جسده فخامة الاخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- الذي ألف بين مختلف توجهات اليمنيين وجمعهم على قلب رجل واحد، واستنهض الأدوار الجبارة بفضل التوفيق بين المختلفين، مجسداً بذلك دور كبير الاخوة الذي يبذل كل جهوده لجمع اخوانه المتخاصمين في كل وقت، فالكبير عليه من المسؤولية، بحكم موقعه، الكثير والكثير، فما بالنا عندما يكون الامر متعلقاً بقضايا وطنية على درجة عالية من الأهمية.

وهكذا هو حال المؤتمر الشعبي العام في هذه الذكرى العزيزة على منتسبيه وانصاره والوطن عموماً، إذ مافتئت المنابر السياسية والاعلامية وميادين العمل تشهد اشتغالاً بقضية الحوار، حيث فرسان المؤتمر يبلون بلاءً حسناً في تهيئة مناخات الحوار واجوائه على أمل أن ثمة من يقدر في الطرف الآخر هذه الجهود، وحتى يتم تفويت الفرصة على الذين يتأبطون شراً باليمن وأهله.□

النافخون في الكير

د/ علي مطهر العثربي

■ في كل مرحلة من مراحل العمل السياسي تظهر أبواق تمجد التخلف وتكرس العنصرية وتغذي السلالية وتنفخ في الكير لإشعال الفتن، ولعل النافخين في الكير لا يدركون غير الجهل والتخلف وإثارة النزعات العنصرية وإحياء الثارات، لأنهم لا يرون أنفسهم إلا في هذا الوسط الآسن المليئ بالأوحال المسببة لكثير من الأمراض المزمنة، ولأنهم كذلك فقد أصبحت لديهم مناعة ضد الوعي والتحديث وضد كل ما هو جديد نافع، بل وجندوا أنفسهم لمنع التحديث والحفاظ على التخلف والمرض والجهل.

إن المصرين على مقاومة التحديث يرون أن نهوض المجتمع وانفتاحه على التعليم والتنمية سوف يخلق الوعي المعرفي الذي سيكشف سوءاتهم وأسباب إصرارهم على تجهيل المجتمع، ويعري مقاصدهم بفضح سوء أفعالهم من استغلالهم واستعبادهم للبسطاء وإذلالهم لمن يحاول مقاومة التخلف وامتهانهم لكرامة وآدمية الانسان الذي كرمه الله على سائر مخلوقاته، وبمعنى أكثر تحديداً أن المصرين على بقاء التخلف يريدون أن يجعلوا الناس عبيداً لهم يسمعون ويطيعون إرادتهم الشيطانية ويستخدمون في سبيل ذلك كل الوسائل المتاحة، فلا تقيدهم قيم ومبادئ ولا دين ولا يردعهم قانون، ولا يحول دون امتهانهم للناس حائل.

إن إصرار النافخين في الكير على إثارة الجاهلية العمياء والعصبية الهوجاء والسلالية المقيتة والقروية العفنة والمناطقية السقيمة، يعملون ذلك بوعي كامل، لأنهم تربوا على ذلك، بل إنهم يشعرون بأنهم أرفع من بقية المجتمع وأنهم فوق البشر، وإذا لم يسلكوا هذا السلوك الشيطاني فإنهم سيفقدون مكانتهم وعلوهم وتجبرهم على المجتمع، وأن مصالحهم لا تتحقق إلا بهذا السلوك الهمجي الغوغائي، لأنهم لم يتربوا على جوهر الاسلام الذي ساوى بين الناس كافة انطلاقاً من قول الخالق جل وعلا في محكم كتابه العزيز: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم» ولم يلاحظ هؤلاء الحاقدون على المجتمع أن الخطاب في هذه الآية الكريمة موجه الى الناس كافة وان معيار التفرقة هو التقوى التي تعني الالتزام بما أمر الله واجتناب ما نهى عنه، ولم يدرك هؤلاء أن أفعالهم المشينة مما نهى الله سبحانه وتعالى عنه.

إن الذين تربوا على استصغار الآخرين واحتقارهم ماضون في الارض فساداً ويستخدمون كل وسيلة شيطانية لتحقيق أغراضهم الدنيئة، ولعل من أعظم الوسائل لديهم لقهر الناس الجهل ومنع التحديث وجعل الناس لا يعرفون غيرهم ولا يقدرون على فعل شيء بدونهم، فيصبح الناس في ظل الجهل أدوات طيعة بيد أعداء الانسانية فيدفعون بهم الى القتل وقطع الطرقات ونهب الممتلكات وانتهاك الأعراض ويسلطونهم على الآخرين ولم يدرك أولئك النافخون في الكير أن الثورة ما قامت الا ضد هذا التخلف والتسلط والعنصرية ومن أجل إشاعة الحرية واستعادة آدمية وكرامة الانسان.

ولئن كان المصرون على التخلف والجهل والثارات وقطع الطرقات وتخويف الآمنين وإقلاق السكينة العامة قد تعودوا على ذلك فإن واجب الدولة أن تضرب بيد من حديد لحماية الناس ومنع الاعتداء عليهم وفرض الأمن والاستقرار وايصال خيرات الثورة والوحدة الى كل شبر من أرض الوطن اليمني الكبير وأن تغرس الوعي المعرفي في أذهان الناس وتنزع من نفوسهم الخوف من الشعوذة والزيف ولا يتم ذلك الا بوجود الدولة بكل مؤسساتها في كل شبر من الوطن لأن فرض هيبة الدولة واجب ديني مقدس.. وهو ما نأمل تعزيزه في الفترة القادمة بإذن الله.□

الخيارات المحتومة!!

اقبال علي عبدالله

■ لا يستطيع أحد مهما كان أن ينكر حالة القلق التي تسكن نفس كل مواطن يمني وخاصة مع موعد إجراء الانتخابات النيابية في ابريل العام القادم بعد تأجيلها عامين كاملين استناداً الى اتفاق فبراير الماضي بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك.

الجميع - حاكم ومعارضة - يرى اليوم صعوبة وتعقد المشهد السياسي وانعكاسه الخطير على مجمل الحياة الاقتصادية والتنموية والامنية وحتى الاجتماعية في بلادنا والتي تشهد يوماً بعد يوم تقديم المؤتمر الشعبي العام الكثير من التنازلات لتفويت الفرصة على أحزاب اللقاء المشترك في جر الوطن الى نفق مظلم لا يعلم الا الله النتائج المدمرة في الدخول فيه، واعتقد -كما هو حال الكثيرين من السياسيين والمتابعين لهذا المشهد الذي يبعث على القلق- ان هذه التنازلات فسرت من جانب أحزاب المشترك ضعف بل على وجه الدقة تخوف المؤتمر الشعبي من خوض الانتخابات البرلمانية القادمة وخسرانه شعبيته التي تزداد يوماً بعد يوم نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة والاختلالات الامنية المتكررة هنا وهناك.. وهذا الاعتقاد الساذج تدل على وجوده في عقول بعض قيادات المشترك جملة من الحقائق التي لا تتطلب اثباتات وبراهين لأنها حقائق واضحة لكل الناس مثل وضوح الشمس في كبد السماء..

من المفيد ذكره ان المواطن البسيط في وطن الثاني والعشرين من مايو العظيم يدرك حقيقة مرامي وأهداف ونوايا المشترك من إبقاء البلاد في هذا المشهد الباعث على القلق والخوف معاً، بفعل تهرب ثم ممارسة سياسة المماطلة والمماحكة من جدية الحوار الوطني الشامل الذي دعا اليه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام لإخراج البلاد من المأزق السياسي وتوابعه الاقتصادية والامنية والتوجه الجاد والمسؤول نحو التنمية ومشاركة كل الأطياف السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية المستقلة في معركة البناء والتنمية والابتعاد عن المراهنات الفاشلة والاحلام المريضة التي تعشعش لدى قلة هاربة من الوطن والشعب بفعل خيانتهم وارتمائهم في أحضان شبكات استخباراتية معادية لنظامنا الوطني ووحدتنا المباركة .. أقول ان حالة القلق والخوف مشروعة وأن للصبر حدوداً والطريق الصحيح الاتجاه الى الانتخابات مهما حاول البعض إعاقتها..□

التبضع.. بين الحاجة والاستغلال

أحمد محمد راجح

■ هلت علينا في الفترة الاخيرة الإعلانات التجارية الكثيرة التي ترصد جوائز كبيرة وكثيرة ومتنوعة تحفز الناس على الشراء، وهذا شيء مشروع في العمل التجاري إذا تم وفق ضوابط معينة تشرف عليها الجهات المختصة، لأن التحفيز على الشراء صار من المسلمات، ليس لأننا نتجه نحو آليات السوق كما قد يعتقد البعض، وإنما لأن لدينا ضعفاً في القدرة، وليس أدل على ذلك من الدراسة التي قامت بها بعض المحلات والمراكز التجارية التي أثبتت بأن القدرة الشرائية للمواطن تراجعت عن العام الماضي بنسبة ٤٠٪ كما قيل حيث صار الناس بالكاد يبحثون عن المتطلبات الأساسية للحياة ولنقس ذلك بمستوى الموظف الذي يستلم راتباً شهرياً. وكل الناس بطبيعة الحال ليسوا موظفين - وربما أن الموظف صار بالكاد أن يجاري متطلبات أسرته الأساسية.

إن تأثير الضائقة الاقتصادية التي تمر بها البلاد أجأت التجار الى ابتداع أساليب وسائل و لعل أهمها الإعلان عن جوائز مغرية وذلك من خلال دخول السحب على سيارات وكمبيوترات وغسالات وثلاجات وشاشات مسطحة.. الخ كل ذلك بغرض جر الناس للتبضع رغماً عنهم بأسلوب عصري مهذب.. والفقير الى الله عندما يسمع بأن هناك جوائز يستعيذ بالله بقراءة آية الكرسي ثلاث مرات لأن هذه الجوائز ان لم تكن مقوننة فإنها ضحك على الذقون، بل واستغفال واستغلال لأحلام البسطاء من الناس وتمنيهم بالوصول الى الجائزة. واذكر حادثة وقعت بهذا الشأن قبل سنوات مضت وذلك عندما أعلن عن جائزة سيارة لمن يتبضع من ذلك المكان حين دخل السحب مجموعة من الاشخاص وعند فوز أحدهم ذهب القائمون على ذلك لمفاوضته على مائتي ألف ريال عوضاً عن السيارة غير أن الفائز كان من الحدة ان أشهر واستعمل سلاحه الشخصي وقام بإطلاق النار في الهواء اعتراضاً على ذلك وحتى يحصل على الجائزة التي فاز بها.

وأما عن سماع كرم وسخاء مانحي الجوائز من أشخاص وشركات ومؤسسات ومحلات تجارية وبنوك وغيرها فحدث ولا حرج.. فقد سمعنا بأن هناك من الاشخاص الطبيعية والمعنوية والمحلات وغيرها ما يعجز الريال عن الخروج من جيبه فكيف وهؤلاء يقومون بمنح كل هذه الجوائز الكبيرة والمغرية.. أفتونا يرحمكم الله هل صحيح بأنهم يقومون بمنح الجوائز أم أنها كذبة العيد؟؟ والضحك على المساكين.؟□

رسالة إلى لجنة الحوار الوطني

معمر احمد عبداللطيف

■ «وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت...» هذه الآية الكريمة سبق وان جعلتها عنواناً لمقالة نشرتها عام ٢٠٠٦م على موقع الحملة الانتخابية لفخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح.. فجميع تلك الاحزاب جهلت وتجاهلت الاصلاح السياسي المطلوب والمنشود لتحقيق مستقبل أفضل وآمن ومستقر لليمن، كونها جميعاً لم تقدم النظام السياسي الديمقراطي الرئاسي المطلق كهدف من اهداف الاصلاح السياسي في اليمن، فكان انتقادي للمؤتمر في تلك المقالة.

أن برنامجه الانتخابي لابد أن يطرح فكرة النظام الرئاسي المطلق كهدف من أهداف رؤية المؤتمر للاصلاح السياسي وذلك لما يحققه هذا النظام من تحقق عملي لمبدأ الفصل بين السلطات ومن ثم مزيد من الاستقرار والاستمرار لنظام الحكم وكون هذا النظام هو المناسب لليمن وللعالم العربي والاسلامي لتحقيق الديمقراطية الحقيقية خصوصاً إذا رافق ذلك نظام الحزبين فقط.. حزب حاكم وآخر معارض وإقامة الحجر السياسي على دونهما، اضافة الى أن المؤتمر سوف يرد بقوة ايجابية ومنطقية على النظام البرلماني المقدم من المعارضة، وبعد هذا الانتقاد دعوت المؤتمر الى الاخذ بفكرة النظام السياسي الرئاسي المطلق الكامل في المستقبل، وبعد عام بدأ الحديث لاصلاح النظام السياسي، وكان النظام الرئاسي الكامل المطلق أبرز عناوين تلك الرؤية السياسية، ذلك من جانب ومن جانب آخر فقد انتقدت النظام البرلماني الذي دعت اليه احزاب المشترك في برنامجها الانتخابي والسياسي للانتخابات الرئاسية والمحليات ٢٠٠٦م فقلت لها: انهم تجاهلوا أو جهلوا ان النظام السياسي الديمقراطي النيابي لا يتحقق معه مبدأ الفصل بين السلطات على الواقع العملي فكيف يقولون انهم اختاروا النظام البرلماني لما فيه تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات.

وهذه حقيقة يقرها الفكر السياسي العالمي المعاصر، فالحكومة في النظام البرلماني تتشكل بموجب الانتخابات البرلمانية، فمن حصل على أغلبية أعضاء البرلمان شكل الحكومة، وهذه العلاقة بين الحكومة والبرلمان لا يتحقق معها مبدأ الفصل بين السلطات في الواقع العملي بعكس النظام الرئاسي المتكامل، فالحكومة في هذا النظام تتشكل بموجب الفائز في الانتخابات الرئاسية المباشرة وليس بموجب الانتخابات البرلمانية، فقد يفوز حزب برئاسة الدولة ويشكل الحكومة لهذه الدولة حتى وان كان حزب آخر هو الحاصل على الأغلبية المطلقة في البرلمان، ونتيجة لتلك العلاقة بين البرلمان والحكومة في النظام الرئاسي المتكامل فإن مبدأ الفصل بين السلطات يتحقق عملياً في هذا النظام اكثر من غيره في النظم السياسية الديمقراطية.

وحالياً تكونت لجنة الحوار الوطني الشامل - لجنة المائتين - والتي عليها أن تدرك انها أمام عدسات شعب اليمان يمان وأن الآراء التي سوف يطرحها المتحاورون سوف يسجلها التاريخ ويدرسها الباحثون في المستقبل ويحددون من هو الشخصية الوطنية ومن هو الاحمق ومن هو الخائن لوطنه والعميل ومن هو الشمولي المستبد ومن هو الديمقراطي «الشوروي»، فكل رأي يطرح في هذه اللجنة موثق ومدون خصوصاً ونحن نعيش في عصر ثورة المعلومات.

لقد اندهشت عندما سمعت تصريحات بعض اعضاء هذه اللجنة حول النظام السياسي الديمقراطي المناسب لليمن، فما هو النظام السياسي الديمقراطي المناسب لأمن واستقرار اليمن؟

أهو النظام الرئاسي المباشر المطلق الذي تتشكل فيه الحكومة وفقاً لنتائج الانتخابات الرئاسية المباشرة لا البرلمانية ويتحقق معه مبدأ الفصل بين السلطات في الواقع النظري والعملي؟ أم هو النظام الديمقراطي شبه الرئاسي - المختلط - والمطبق حالياً والذي يتم فيه انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب وتتشكل الحكومة فيه وفقاً لنتائج الانتخابات النيابية لا الرئاسية كما هو الحال بدولة فلسطين وما تبع ذلك النظام من تشتيت المشتت وتجزئة المجزأ.

أم هو النظام الديمقراطي النيابي الذي دعت اليه أحزاب المعارضة - المشترك - وزعمت أن هذا النظام سوف يحقق المزيد من مبدأ الفصل بين السلطات وجهلت وتجاهلت ان النظام البرلماني يزيد من تقارب السلطة التنفيذية والتشريعية اكثر من فصلها كون رئيس الحكومة يتعين وفقاً للأغلبية البرلمانية وتعزله الاغلبية البرلمانية متى شاءت.. فأين الفصل العملي لمبدأ الفصل بين السلطات في هذا النظام؟ بالتأكيد لا مكان له.

ذلك من جانب ومن جانب آخر أقول لبعض أعضاء لجنة المائتين المتمسكين بالنظام الحالي شبه الرئاسي: يمكن أن يتغير ذلك التمسك لو أنهم استشعروا في انفسهم أن الخلافات القائمة بين المؤتمر واحزاب المشترك وما تسببت به من خسائر على الوطن وقعت وتقع في ظل نظام سياسي ديمقراطي شبه رئاسي فاز فيه المؤتمر بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، فكيف سيصبح مصير هذا الوطن المسكين لو أفرز لنا المستقبل السياسي انتخابات رئاسية يفوز فيها المؤتمر برئاسة الجمهورية وانتخابات نيابية يفوز فيها المشترك ويشكل الحكومة.. بالتأكيد انها الحرب الاهلية ونهاية الديمقراطية.. وفي الختام اقول: ان العاقل هو من عقل ما قد يقع قبل ان يقع حتى لا يقع لا بعد ان يقع، وكل عاقل محب لوطنه يجب أن يقف في صف النظام السياسي الديمقراطي الرئاسي المباشر المطلق كخيار أمثل للاصلاح السياسي في البلد.□

* مدير مكتب رئيس دائرة الإدارة والخدمات

زاوية حارة

فيصل الصوفي

يا لركة «أدلة وبراهين» المشترك!

■ لا يمكنني توريط نفسي في الدفاع عن خطأ ما مهما كان فاعله، ولست معنياً بالدفاع عن اللجنة العليا للانتخابات، لكن الذين لا يحترمون حق الانسان في الحصول على معرفة ومعلومات صحيحة، وفوق ذلك يخدعونه أو يضللونه بمعارف ومعلومات غير صحيحة لمجرد الدفاع عن مواقفهم الضعيفة، فها هنا يتعين فضح هذا الخداع وتقديم معارف ومعلومات صحيحة.

أحزاب اللقاء المشترك لها موقف سياسي من اللجنة العليا للانتخابات ومن حقها- إذا استطاعت- التوافق مع حزب الاغلبية حول هذه اللجنة.. لكن أن يقال إنها غير قانونية ولا دستورية وإن اتفاق فبراير الغاها ثم يقدمون «أدلة وبراهين» على ذلك أوهى من خيوط العنكبوت.. فهذا عجز أو قلة فطنة.

مثلاً.. يقولون إن اللجنة الحالية غير شرعية لأن قانون الانتخابات في المادة (١٩) ينص على أن تحتوي قائمة المرشحين من مجلس النواب على ضعفي العدد المطلوب وهو ٩ أعضاء.. أي أن تكون القائمة (١٨) اسماً، بينما قائمة المرشحين التي صوت عليها مجلس النواب احتوت على العدد المطلوب تعيينهم بقرار جمهوري أي (٩).. من أين جاءوا بهذا؟!.. فالمادة (١٩) تقول إن اللجنة العليا للانتخابات تشكل من (٩) أعضاء يتم اختيارهم من قائمة تحتوي على (١٥) اسماً يرشحهم مجلس النواب.. فمن أين جاءوا «بكلمة» ضعف؟ ثم أن قائمة مجلس النواب بأسماء المرشحين للجنة احتوت (١٥) اسماً حسب القانون.. وللتذكير فهذه هي أسماء من احتوتهم القائمة: رمزية الارياني - جعفر باصالح، ناصر النصيري، خالد الشريف، عبدالله الاكوع، عبده الجندي، محمد السياني، عبدالمؤمن شجاع الدين، عبدالله دحان، علوي المشهور، سيف محمد الشرعبي، محمد السقاف بلغيث، عبدالرحمن مهيوب، صالح صائل، عبدالواحد هواش.. فكيف يقال إن القائمة احتوت على اسماء المطلوب تعيينهم فقط أي (٩)..

ومن أدلة وبراهين المشترك قولهم إن قانون الانتخابات ينص على أن تشكل اللجنة العليا للانتخابات واللجان التابعة لها من ممثلي الاحزاب وأن تختارهم أحزابهم.. إذا كان المقصود هو قانون الانتخابات اليمني فلا وجود فيه لمثل هذا «الكلام»..إذ تنص المادة (٢٤) منه بأن تشكل اللجنة العليا وتعين رؤساء وأعضاء اللجان الاشرافية ولجان القيد واللجان الفرعية والأصلية بموافقة ثلثي أعضاء اللجنة العليا.. أي أن اللجنة هي التي تشكل وتعين وليس الأحزاب.. وإذا كان المرشحون ينتمون لأحزاب فلا يجوز تشكيل أية لجنة من حزب واحد.

ومن «أدلة وبراهين» المشترك على عدم شرعية اللجنة أن لائحة مجلس النواب توجب التصويت بالنداء بالاسم، وأنه لابد من تصويت أغلبية خاصة، أي ثلثي الاعضاء، وهذا لم يتوافر لأن الكتل البرلمانية للمشترك انسحبت من التصويت.. بينما التصويت كان قانونياً، ولو لم تنسحب كتل المشترك من الجلسة وشاركت في التصويت لكان أفضل لها.. إذ المعروف أنه في الحالات التي يتطلب فيها أغلبية خاصة أي الثلثين عادة ما تمثل الأقلية المعارضة تحدياً للأغلبية، فإذا كانت الأقلية (١٠١) والأغلبية (٢٠٠) مثلاً وكان المطلوب إقرار القانون بأغلبية الثلثين فإن تصويت الأقلية ضده يسقطه رغم أنف الأغلبية.. فلماذا انسحبت كتل المشترك بينما كان بمقدورها إسقاط اللجنة العليا داخل مجلس النواب؟!□

بوضوح

ابن النيل

أمريكا والإرهاب

■ ربما كان استشراء ظاهرة الارهاب في زمننا هذا قد شهد نوعاً من التراجع النسبي على الاقل.. لو أن الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها سيدة العالم وملكة جمال نظامه الكوني الراهن.. لم تتعمد - مع سبق الإصرار - الكيل بمكيالين في هذا الجانب، من حيث تعويم إدارتها لمفهوم الارهاب ذاته.. الى حد أن اختلط الحابل بالنابل كما يقولون، وبات الأمر على أهميته خاضعاً لمبدأ الانتقائية المغرضة، فنراها - على سبيل المثال- وقد جرى اعتبار المقاومة الوطنية الحقة ضد المحتل هنا أو هناك .. إرهاباً من وجهة نظر كبار مسؤوليها.. من المفترض محاربته والقضاء عليه، بقدر ما نراها - بالمقابل - راعياً حصرياً للإرهاب الصهيوني على وجه التحديد، وفي كلتا الحالتين ما من شأنه تزايد أعداد من تعتبرهم خصوماً لها.. أو في مصاف أعدائها.. ممن ينبغي إدراجهم على القائمة السوداء باعتبارهم إرهابيين أو رعاة للإرهاب.

ومع تسليمنا المبدئي بضرورة أن يدرك جميعنا أهمية أن تتكامل أدوارنا في مواجهة ظاهرة الارهاب هذه، وقد تحولت في الآونة الاخيرة إلى ما يشبه الوباء بالفعل، فإنه لا ينبغي بحال من الاحوال أن نتجاهل حقيقة .. انه في غيبة التوصل الى صيغة منطقية منصفة لمفهوم الارهاب هذا.. بحيث تحظى بإجماع كافة الاطراف المعنية بمحاربته، ومن ثم.. القضاء عليه، إنما يبقى الباب مفتوحاً أمام استشراء مثل هذه الظاهرة الظلامية المدمرة في عديد بلدان العالم ومن بينها بلدان أمتنا.. الى ما شاء الله.

وكم كان بودنا.. أن تتعظ الإدارة الامريكية مما أساء إلى سمعة بلادها في الصميم.. بفعل انحيازها المطلق لمغتصبي حقوق أهلنا في الوطن المحتل، وحرصها الدائم على الحيلولة دون إدانة المنظومة الدولية الآثم لما يرتكبونه من أفعال إرهابية بحق.. ضد بني قومنا هناك.

ولسنا نعرف على وجه التحديد.. إلى متى يظل الارهاب الصهيوني هذا غير خاضع لمبدأ تسمية الاشياء بأسمائها، لمجرد أن الولايات المتحدة الامريكية تعتبره نوعاً من الدفاع عن النفس.. وفقاً لأهواء ساستها جمهوريين وديمقراطيين..؟! هذا هو السؤال.. والى حديث آخر.□